قوس قزح

إعداد/ محمد فؤاد

منظمة (سياج) توقع مع نقابة المحامين اليمنيين اتفاقية لتقديم العون القضائي الطوعي للأطفال

14 أكتوبر/متابعات:

وقعت منظمة سياج لحماية الطفولة مع نقابة المحامين اليمنيين اتفاقية تعاون ثنائي لتقديم العون القضائي الطوعي للأطفال ضحايا الانتهاكات والعنف أو الجانحين على مستوى الجمهورية اليمنية. وجاء توقيع الاتفاقية تدشيناً لسلسلة من الأنشطة والفعاليات التي نفذتها المنظمة خلال نوفمبر الماضي وذلك تزامناً مع الذكرى الـ20 لتوقيع اتفاقية حقوق الطفل في الأمم المتحدة.

تهدف الاتفاقية التي وقعها عن النقابة نقيب المحامين اليمنيين المحامي والمستشار القانوني عبد الله محمد راجح وعن منظمة سياج الأستاذ أحمد القرشي رئيس المنظمة إلى تحديد إطار عملي للتعاون بين طرفيها في تقديم العون القضائي والمساندة القانونية الطوعية للأطفال ضحايا الجرائم والعنف أو الجانحين الذين لا يستطيعون هم ولا أسرهم تأمين محامين لحفظ حقوقهم وتحقيق العدالة لهم.

وتأتي هذه الاتفاقية تعزيزاً للجهود الذاتية التي بدأتها المنظمة أواخر العام 2008م عبر وحدة الرصد والمساندة القانونية برئاسة المحامي والمستشار القانوني فيصل هزاع المجيدي رئيس لجنة الإعلام في نقابة المحامين اليمنيين. وتقدم النقابة بموجب الاتفاقية العون القضائي للأطفال مباشرة أو لأسرهم أو من يقوم بتربيتهم ورعايتهم، عبر مركزها الرئيسي في أمانة العاصمة صنعاء أو من خلال فروعها ومنتسبيها في المحافظات- ما أمكن ذلك-. وسيسعى الطرفان إلى إقامة فعاليات وأنشطة مشتركة من شأنها الإسهام في تطوير القوانين والتشريعات المحلية بحيث تتوافق مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والتوعية المجتمعية والتثقيف بحقوق الطفل كأحد أهم الآليات العملية لإعمال واحترام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والبروتوكولات الملحقة بها، والقوانين والتشريعات اليمنية ذات الصلة.. كما تضمنت الاتفاقية إشراك كل طرف للآخر في أنشطته وفعالياته كالتدريب والتوعية وبناء القدرات لتعزيز مبدأ الشراكة والتعاون بينهما كواحدة من أهم خصائص عمل منظمات المجتمع المدني.

صباح الخير

حقوق .. أم حبر على ورق !!!

محمد فواد

تنص المادة (24) من إتفاقية حقوق الطفل على أن تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي ،حيث تقوم الدول الأطراف ببذل قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية من خلال تأكيده على أن تقوم الدول الأطراف بإعمال تلك الحقوق كاملة من خلال اتخاذ التدابير التي تتعلق بخفض نسبة وفيات الأطفال والرضع إلى جانب كفالة توفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمتين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية والسعي في مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية عن طريق أمور توفير الأغذية الكافية ومياه الشرب النقية مع الأخذ في الاعتبار أخطار تلوث البيئة ناهيك عن كفالة الرعاية الصحية للأمهات قبل الولادة وبعدها إلى جانب تزويد جميع قطاعات المجتمع ولا سيما الوالدين والطفل بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته.

كما أكدت المادة التي نصت عليها المادة (25)من الاتفاقية على اعتراف الدول الأطراف بحق الطفل الذي تودعه السلطات المختصة لأغراض الرعاية أو الحماية أو علاج صحته البدنية أو العقلية وفي مراجعة دورية للعلاج المقدم للطفل.

كثيرة تلك الاتفاقيات والمواد الحقوقية التي تتعدى شعر الرأس ولكن بربكم هل تلك القوانين والمعاهدات التي تخص الطفل من جميع النواحي سواءاً كانت صحية أم اجتماعية أم ثقافية قد حققت جميع البنود التي تشملها اتفاقية حقوق الطفولة بحذافيرها !!أين نحن من تلك التروس و الاسيجة ، كم منا كتب ونشر وتناول قضايا مجتمعية وصحية تتعلق بقضايا تتعدى في عمق الإصابة قوة انطلاق الرصاصة من زناد البطش الأسري جيل يليه جيل آخر بلا هوية إنسانية تنهال عليهم الأيادي الضالة و المسمومة بلا رحمة .

أريد جوابا أو خطابا !!يشفي فضولي الصحفي حول القضايا التي تتعلق بشؤون الطفل أياً كانت !!هل وصلت رسالتنا الإعلامية المقروءة وفي الوسائل الإعلامية الأخرى إلى الرأي العام !!أريد الحقيقة المفقودة التي تدور وتدور!!! إلى أن دوختنا جميعا في أتون الخيال والقصص والروايات من الفصل الأول من الحكاية إلى النهاية حزينة كانت أم مفرحة.

لا أريد أن أخوض في التفاصيل التي مل منها الناس وضاقت بها الأنفاس ،كنت أتمنى أن أخوض غمار التجربة في الاقتراب أكثر وأكثر من الحالات التي تعرضت للانتهاكات والتي طالبت بأبسط حقوقها التي كفلتها تلك الاتفاقيات والتي ويالالأسف أصبحت مجرد حبر على ورق ليس فيه أي حياة ، كنت أتمنى أن يتم استدعائنا كصحفيين معنيين بشؤون تخص وتعنى بقضايا الطفولة إلى دورات ميدانية لرؤية الحقائق عن قرب وتسليط الضوء على الخلل المدفون تحت غبار السكون ،لضرورة التعرف وبصدق على حالات من الأطفال الذين يعانون الأمرين وراء صمت الجدران والقضبان يسمعون إلا صداها يعيشون معها سواء هنا أم هناك ،أو بين الأزقة المظلمة والبيوت المقفرة التي تسكنها الآلام على أصولها «البيوت أسرار».

المهم ياجماعة الخير وأشير هنا للإخوة الأفاضل المعنيين في منظمات المجتمع المدني والدولي المعنية بشؤون وقضايا الطفولة ، أليس من الجدير بهم أن يقوموا بالتنسيق مع الجهات الإعلامية ذات العلاقة بترتيب يوم معين لتنظيم فعاليات وبرامج ودورات ميدانية متحركة على المستويين المحلي والدولي لنعيش مع القضية بكل ما فيها في حلوها ومرها ،فقد مللنا من الورش والدورات التي تصيبنا في اغلب الأحيان بالملل والضجر وبالذات نحن الصحفيين الذين تعودنا على الخوض المباشر بصلب القضية والبحث عن المعلومة من جميع الأطراف دون إجحاف وبعيدا عن الأرقام والإحصائيات الرسمية المخيفة التي أصابت الكثيرين منا بالرهبة والصدمة ،لا أنكر إننا استفدنا من الدورات التي استهدفتنا وهي كثيرة لا يمكن حصرها لكم ولكن هناك سؤال يدور في فكري وهناك عن مدى مسؤولية التعرض لمثل القضايا ذات العيار الثقيل إلى ابعد الحدود ،وهي لأروع الدورات والورش التي خضناها في الأسبوع ماقبل الماضي في أمانة العاصمة صنعاء والتي اهتمت بتدريب الصحفيين في وسائل الإعلام الأهلي والحزبي والمتخصص على أهمية دمج محتوى دليل الرسائل الصحية الأساسية للتثقيف المجتمعي في وسائل الإعلام وبالتحديد (الأمومة والطفولة) من خلال النخب الصحفية الرائعة التي خضنا معها أجمل المشاركات والآراء في مناقشة العديد من الأمور المتعلقة بالصحة الإنجابية والأمومة المأمونة وتحديد السن السليم للحمل ولكن للأسف لم اشبع مداركي بسبب القصور الذي حدث في نضوب المحاضرات المتعلقة بالطفولة على السواء ،ولكن أرجو من الإخوة الكرام إفادتنا بما هو متعلق بشؤون الطفل وندعو الى ضرورة التعرض لها في دورات قريبة جدا ويا حبذا في اليوم العالمي للطفل ،ودمتم سالمين.

حقوق الفتاة:

«من حق الفتاة احترامها وعدم التمييز ضدها»

اتفاقية حقوق الطفل

المادة (15)
((تعترف الدول الأطراف بحقوق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفى حرية الاجتماع السلمي،، ولا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأية قيود غير القيود المفروضة طبقا للقانون والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام، أو لحماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم.))

unicef

العقاب المدرسي .. كراهية المعلم وتحطيم نفسية الطلاب!!

دراسات لمنظمات اجتماعية أثبتت أن نسبة العنف ضد الأطفال في المدارس لا تقل عن 80 ٪

في الأمانة وصنعاء والحديدة الضرب بالعصا الأكثر شيوعا بنسبة 65 ٪ و التوبيخ بنسبة 6.5 ٪ والوقوف في الفصل 6 ٪

لم تشفع صرخات ودموع الطفل إبراهيم 6 سنوات له عند معلمته التي انهالت عليه ضربا أمام زملائه الذين تسمرت أعينهم في مشهد عنيف من أفلام الاكشن يجسد دور الضحية زميلهم إبراهيم الذي انتهى الأمر بسقوطه مغشيا على الأرض فاقد الوعي.

والطفل إبراهيم الذي يدرس في الصف الأول من التعليم الأساسي بإحدى مدارس مديرية أزال بنقم نقل إلى أحد المستشفيات، ليظل هناك لفترة يتلقى العلاج من آثار الضرب الذي تعرض له ولخصها تقرير المستشفى الطبي في إصابته بانفصال شبكي جزئي ونزيف بالعين اليمنى نتيجة تعرضه لحادث(لإصابة) في الرأس .

ووفقا للتقرير فان حالة إبراهيم تتطلب سفره إلى الخارج وعرضه على أختصاصي شبكية وماء زجاجي نظرا لعدم توفر هذا التخصص في اليمن، فيما أكد والده أن ما حدث لابنه انعكس على نفسيته فصار يميل للانطواء ويفزع من نومه ليلا بسبب كوابيس تراوده، إضافة إلى رفضه الذهاب مرة أخرى للدراسة في مدرسته أو في غيرها .

قصص كثيرة مشابهة لقصة إبراهيم نسمعها ونقرأ عنها .. تخفي كثيرا من المعاناة والألم الذي يعيشه الطلاب في بعض المدارس تحت مسمى العقاب المدرسي الذي لا يمت بصلة للعملية التربوية والتعليمية ويتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان ويجسد إحدى صور العنف الموجه ضد الأطفال .

تحقيق / محمد قطران و يحيى عسكران

نسبة العنف في المدارس

وفيما لا تتوفر إحصائية دقيقة حول نسبة العنف الممارس في المدارس إلا أن العديد من الدراسات لمنظمات ومؤسسات اجتماعية تتفق على أن نسبة العنف ضد الأطفال في المدارس عموما لا تقل عن 80 بالمائة .

وبحسب دراسة ميدانية نفذها المجلس الأعلى للأمومة والطفولة شملت مدارس محافظات الأمانة وصنعاء والحديدة في الحضر والريف فان العقاب هو الأسلوب السائد في التعامل وبنسبة 7 ر81 بالمائة، في حين ترتفع نسبة من قالوا بسيادة أسلوب التربية العقابية في مدارس الحضر إلى 6 ر 85 بالمائة مقارنة بمدارس الريف 1 ر78 بالمائة .

وحصرت الدراسة أنواع العقاب الممارس في الضرب بالعصا الأكثر شيوعا وبنسبة 65 بالمائة ، يليه العقاب بالتوبيخ بنسبة 5 ر6 بالمائة، والعقاب بالوقوف في الفصل بنسبة 6 بالمائة، مشيرة إلى أن الذكور يمثلون الأكثر تلقيا للضرب بالعصا من الإناث اللواتي يتعرضن للتوبيخ بشكل كبير .

فيما تتركز التأثيرات الناتجة جراء تعرض الأطفال للعقاب وفقا للدراسة على الشعور بالغضب بنسبة 18بالمائة ، والشعور بالحزن بنسبة 8 ر6 بالمائة الرغبة بالانتقام بنسبة 3 ر5 بالمائة ، في حين ترتفع نسبة الشعور بالإحباط لدى الإناث .

العقاب وآثاره على الطفل

تتنوع صور العقاب الممارس ضد الأطفال في المدارس اليمنية خاصة المرحلة الأساسية وفق الباحث في علم النفس الاجتماعي احمد عبدالله شرهان بين العنف البدني باستخدام العصا ، والعنف اللفظي باستخدام عبارات الاستهزاء والسخرية والاستهجان والتحقير.

يقول شرهان « تأثيرات استخدام العنف البدني واللفظي قد تصل إلى مراحل متطورة وحرجة سواء بالخطأ أو القصد وأحيانا تتطور إلى حد الإيذاء والإصابة وإحداث عاهات بدنية قد تشفى وقد ترافق صاحبها مدى الحياة ، فضلا عن الشعور بالألم.

العنف والتأثير النفسي

ويضيف شرهان إن تعرض الطفل للعنف في المدرسة ينتج عنه تأثيرات نفسية منها اضطراب في الشخصية ، والتأثير على نموه العقلي والنفسي والسلوكي وأضعاف قدراته العلمية ، وجعله يميل إلى التمرد والعدوانيةكما انه يفقده الثقة بمن حوله .

ولفت إلى أن العنف المدرسي يشكل سببا رئيسيا في هروب وتسرب الأطفال من مدارس التعليم وهذا حاصل بمناطق عده خاصة بمدارس الريف معتبرا الأسرة والمجتمع والمدرس وإدارة المدرسة ووزارة التربية والتعليم وغيرها جميعها مشاركة بطريقة أو بأخرى في انتشار هذه الظاهرة وبقائها.

ونوه أن الأسرة والمجتمع يساهمان في استمرار ظاهرة العنف من خلال تأييدهما لاستخدام العقاب كأسلوب من أساليب التربية والتنشئة ما سمح للمدرسين استخدامه في عملية التربية والتعليم وفي ظل غياب قانون واضح وصريح يحد أو يمنع ويجرم استخدام العنف في المدرسة .

مؤكدا أن غياب ثقافة وأساليب تربوية وتعليمية حديثة في مضمون إستراتيجية وزارة التربية والتعليم ساهم في وجود هذه الظاهرة .. مشيرا إلى أن اللجوء للعنف في العملية التعليمية والتربوية مؤشر واضح لضعف شخصية المعلم وعدم إلمامه بمتطلبات واحتياجات العمل التربوي لهذه المرحلة الحرجة والحساسة والذي ينعكس بدوره سلبا على شخصية الطفل ونفسيته وتكوينه الفكري .

السلوكيات غير المرغوبة

ويعتبر المؤيدون العقاب المنظم له فوائد في التنشئة والتربية للأطفال سواء من قبل الأسرة أو المدرسة كونه يساعد الطفل ، الطالب على التمييز بين الصواب والخطأ ويهذب السلوكيات غير المرغوبة.

علي غالب (ولي أمر) اعتبر العقاب الذي لا يؤدي إلى أضرار أو إيذاء ضروري وهام في العمل التربويه والتعليمي قائلا « العقاب بأنواعه موجود في البيت والمدرسة منذ فترة ولو تم منع العقاب بالمدارس لعمت الفوضى وصار الطلاب أكثر شغبا وارتكابا للأخطاء .

غير انه يؤكد أن العقاب إذا خرج عن الإطار التأديبي وتحول إلى عنف يترتب عليه انعكاسات خطيرة على سلوك الطفل ونفسيته وجسده فانه ممنوع ومرفوض .

ونوه بضرورة التفرقة بين العقاب والعنف من خلال تحديد قوانين ولوائح تحدد وتوضح كيفية استخدام العقاب وتبين الحدود التي إذا جرى تعديها تصبح جريمة يعاقب من يرتكبها.

التربية من منظور الاسلام

ويؤيد هذه الفكرة «مدير مدرسة النهضة الأساسية للبنين والبنات بأمانة العاصمة احمد العابدي بقوله أن أنجح طرائق توجيه العقاب للطلاب أن لا يلحق ضرر ويكون التأديب بطريقة سهلة وغير عنيفة وتؤدي غرضها التربوي وتعديل السلوكيات غير المقبولة لمن وصفهم ذوي الأخلاق السيئة .

وحول كيفية ممارسة العقاب في مدرسته قال العابدي « إن العقاب المدرسي لا يمارس داخل فصول التعليم ولكن يستدعى الطالب إلى إدارة المدرسة وتجعله يقف أمامها من خمس إلى عشر دقائق كنوع من أنواع العقاب لعدم تكرار مخالفاته، وإذا اخطأ مرة أخرى يتم استدعاء ولي أمره «.

ولفت إلى أن الإناث لا يتعرضن في الغالب للعقاب نتيجة لما يتمتعن به من التزام وآداب في المدرسة ، مشيرا إلى انه وفي حالة حصول أي مخالفات من قبل الطالبات يتم استدعاء ولي أمرها .

ويعلق وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع التعليم محمد هادي طواف في هذا التحقيق الذي أجرته وكالة الأنباء اليمنية سبأ قائلا: « إن وزارة التربية والتعليم أصدرت تعميما بالعقاب المدرسي يقضي بمنع استخدام العنف والعقاب في المدرسة ويحرمه تحريما قاطعا لما له من ضرر على حياة الأطفال والطلبة ومستقبلهم التعليمي « .

وأوضح انه منذ صدور التعميم أصبح الطلاب أكثر فوضى وعشوائية من ذي قبل، بل وصل الحال عند البعض إلى عدم احترام المعلم ومدير المدرسة .

انخفاض ممارسة العقاب

أما مدير عام رياض الأطفال بوزارة التربية يحيى المتوكل فاعتبر أن تعميم الوزارة بمنع الضرب والعنف الجسدي ساهمبشكل كبير في انخفاض ممارسة العقاب في مدارس كثيرة حكومية وأهلية .

ويشير المتوكل إلى عدم ورود أي شكوى مكتوبة للإدارة حول اعتداءات المدرسين على أطفال في المدارس تعرضوا لعنف ، مؤكدا أن الإدارة مسئولة عن اتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية ضد المخالفين في حالة حدوث عنف مدرسي ضد الأطفال .

مؤسسات رسمية ومنظمات أهلية ناشطة في مجال حقوق الطفل ورعايته في بلادنا تعتبر أن العنف المدرسي ضد الأطفال جزء لا يتجزأ من منظومة العنف الموجه ضد الأطفال الذين يشكلون ما نسبته 45 بالمائة من التركيبة السكانية وواحد من صور الانتهاك لحقوقه المختلفة .

مدير الشبكة الوطنية لحماية الطفل بالمجلس الأعلى للأمومة والطفولة عبد اللطيف الهمداني أشار إلى أنه جرى تشكيل شبكات ولجان وطنية لحماية الطفل ومنها شبكة حماية الطفل بهدف تنسيق الجهود المبذولة لمناهضة العنف ضد الأطفال من قبل الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية ضمن خطة عمل مشتركة .

ولفت إلى أن المجلس قام بدعم ومناصرة الأنشطة والمشاريع الموجهة من قبل الجهات ذات العلاقة وكذا المشاريع والفعاليات التي من شانها حماية الطفل من كافة الظروف والعوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث ، عمالة الأطفال ، أطفال الشوارع، التسرب المدرسي .

ويلقى مجال حماية الطفولة وتنميتها في بلادنا اهتماما كبيرا نظرا لأهميته الحيوية وارتباطه بمقتضيات التنمية، والذي جسده بروز جهات رسمية وغير رسمية تعنى بضمان حقوق الطفل من خلال تنفيذها للعديد من الأنشطة والفعاليات .

ملتقى الأصدقاء

وصلت إلينا هذه الصورة الجميلة للطفلة الجميلة ريم طالب صالح مزاحم من محافظة عدن وتبلغ من العمر ستة شهور. وتتمنى لها أسرة "قوس قزح "دوام الصحة والعافية.

ندي الرسامين الصغار

أرسلت إلينا هذه اللوحة الجميلة من الصديقة الدائمة رواد البعداني من محافظة عدن وهي بذلك تضع لها بصمة رائعة من الموهبة في مجال الرسم ،وندعوها إلى أن تتواصل في مدنا بمشاركاتها المتميزة وإلى الأمام دوما يا رواد .